صياغة المواقف الاسرائيلية العملية تجاه مصر ، يترك رابين مجال الحديث لزميله بيريس ، الذي يعتقد ان هناك اتجاهات مختلفة ، واحيانا متناقضة ، في السياسة المصرية تجاه اسرائيل . ويتضح من تصريحات بيريس ان السياسة المصرية نحو اسرائيل ، بزعامة السادات ، تتجه — بحسب رأيه — الى تحقيق ثلاثة اهداف : اولها محاولة عزل اسرائيل وحمل الولايات المتحدة على تقليل الدعم لها من جهة وجذبها نحو العرب من جهة اخرى ، ثانيها محاولة الاحتفاظ بزعامة مصر في العالم العربي وثالثها مجابهة « الفقر المصري » ومحاولة حل مشاكل البلد الاجتماعية والاقتصادية(١٢). وبما أن هذه الاهداف تتناقض مع بعضها البعض احيانا خاصة ، مثلا ، عندما يتعارض موقف مصر الساعي الى الاحتفاظ بزعامة العالم العربي مع حاجتها للمساعدات الاقتصادية منه او من دول اخرى ، على اسرائيل ان تكون متيقظة للتحركات المصرية ، فتعمل على تشجيع الاتجاهات الايجابية وكبح السلبية ، كأن تقدم على سبيل المثال التنازلات لمصر عندما يكون الهدف منها تشجيعها على حل مشاكلها الداخلية ، بينما تعارض اتجاهاتها الاخرى ، خاصة «الحربية» او «العربية» منها . وبلغة اخرى ، يجب « مساعدة » مصر — والعرب ايضا — ومن خلال المحافظة على القوة العسكرية الاسرائيلية لوقت الضيق ، وخوفا من ان يحدث ما لا تحمد عقباه — تشرين اخرى ، مثلا — على الانتقال من مرحلة « الاستعباد الذاتي الى الخلاص الذاتي » . وهذه المرحلة قد تستغرق فترة طويلة : ثمانية ، عشرة او خمسة عشر عاما ، التي يفترض ان تقوى اسرائيل خلالها وتصل الى وضع يؤمن لها استمرار وجودها » . وفي مكان ما ستلتقي هذه التطورات العميقة ، لدينا ولدى العرب ، في نقطة تكون لقاء لا صراعا »(١٣).

مشكلة « الهوية الفلسطينية »

تبقى بالطبع القضية الفلسطينية . وهنا لا تزال حكومة اسرائيل الحالية متمسكة بالمواقف التي اقرتها الحكومة السابقة . ففي اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، اي بعد مرور نحو شهرين على اندلاع حرب تشرين ، نشر حزب العمل الحاكم وثيقة اطلق عليها اسم المبادىء الاربعة عشر ، التي جاءت بمثابة برنامج الحزب لخوض الانتخابات للكنيست الثامن في ١٩٧٣/١٢/٣١ . وجاء في البند ١٠ من الوثيقة المقترحة ان اسرائيل ستسعى الى اتفاق سلام مع الاردن على اساس وجود دولتين مستقلتين بين الصحراء والبحر : « اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة » ، ودولة عربية الى الشرق منها . و « في الدولة الاردنية — الفلسطينية المجاورة ، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها » ، اي — بشكل اوضح — ما معناه حل القضية الفلسطينية من خلال الاتفاق مع الاردن . ولكن لم يمر اكثر من نصف سنة على اقرار هذا البرنامج حتى وجدت حكومة رابين الجديدة نفسها مضطرة ، بعد نحو شهر ونصف الشهر من تشكيلها ، لعقد جلسة خاصة (في ٢١/ ١٩٧٤/٧) لبحث القضية الفلسطينية ، نظرا للضجة التي ثارت حول هذا الموضوع في اسرائيل وقتها . ورغم الخلافات في وجهات النظر داخل الحكومة بشأن الموقف من الفلسطينيين وحل قضيتهم(١٤)، عادت اكثرية الوزراء وتبنت الموقف الذي عرضته الحكومة عندما طلبت منحها الثقة في الكنيست يوم ١٩٧٤/٦/٣ ، وقررت ما يلي : « ستستمر اسرائيل في السعي الى اتفاقيات سلام مع الدول العربية ضمن حدود قابلة للدفاع عنها ، يتم الوصول اليها من خلال مفاوضات دون شروط مسبقة . وستسعى الحكومة الى اتفاق سلام مع الاردن . ويبنى السلام على وجود دولتين مستقلتين فقط ، اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية اردنية —